

أمازون تحطم الفكرة التاريخية: من راقب الناس صار ثريا

خلال أسابيع باستخدام طائرات مسيرة لإيصال الطلبات إلى المنازل. وقبلها أعلنت عن طائرة صغيرة بقدر كف اليد تحلق في أجواء البيت وتصوّر كل شيء، وتنقله على هاتف صاحب المنزل أينما وجد.

وظيفة الطائرة أمنية للمراقبة عندما لا يكون أصحاب المنزل في داخله، يكفي الأميركي مثلا يقضي إجازته في منتجعات اليونان أن يراقب عبر هاتفه أجواء منزله في تكساس في المطبخ حتى غرف النوم عبر هذه الطائرة المتصلة بالإنترنت.

في حقيقة الأمر، إن الأميركي مثل أي شخص آخر يفرط في خصوصيته أكثر مما يراقب اقتحام للصوص لمنزله. ذلك ما دفع المحلل التقني والت موسبرغ إلى وصف أي شخص يشترى هذه الطائرة بالمجنون! في بلد لا توجد فيه قوانين تنظم الخصوصية الرقمية.

ونبه موسبرغ الذي يعمل في شركة غير ربحية معنية بتحليل طبيعة المنتجات التكنولوجية وأهدافها، إلى أن شركة أمازون نفسها تمتلك تاريخا من المشاكل بما يتعلق بالخصوصية.

هذا يعني أن طائرة أمازون المتصلة بالإنترنت والتي تصوّر ما يجري في أرجاء البيت، حاصلة بامتياز على لقب "كابوس الخصوصية".

سبق وأن اعتبر المخرج جيف أورلوفسكي علاقتنا مع أمازون "سفقة الشيطان" عندما تنصّر جميعا أن التكنولوجيا ستفتق على فكرة المجتمع السوي، وتتحدث عن السهولة التي نقضي بها احتياجاتنا وإن كنا مستقلين على السير. لكننا في الواقع نعيش بالفعل في نسخة من عالم جديد سبق وأن شخصه الكاتب البريطاني الدوس هكسلي في رواية "العالم الطريف".

عندما نستمر بتسليّة أنفسنا فنحن ندفع أدمغتنا إلى الموت! لفهم تحطم خصوصيات الأفراد بشكل أفضل، من المفيد إلقاء نظرة فاحصة على الكيفية التي أصبحت بها أمازون تمتلك تلك القوة التكنولوجية الجبارة للاستحواذ على حاجيات ورغباتنا وأمزجة الأشخاص.

فهي لا تتقي بإيصال الملابس والأدوات والكمبيوترات المتقدمة للمنازل، بل تسوق خدمات المراقبة لأقسام الشرطة والجهات الأمنية. كما أن ملايين الشركات تنصاع لشروط أمازون عندما تفرض عليها المرور عبر شبكتها للوصول إلى السوق والتحكم في وسائل توزيعها. وتعمل أمازون كبنية تحتية أساسية لجموعه من الشركات وهذا يمنحها رؤية غير عادية لأنشطة تلك الشركات وقدرتها لا مثيل لها على التلاعب بالأسواق لصالحها.

أمازون مثل فيسبوك تسيء استخدام قوتها الاحتكارية، لكن بيزوس يدافع عن استراتيجية شركته باعتبارها "تولاب الموازنة" فالزخم في دوران حركتها يخلق آلية تدور بشكل أسرع وتحرك بقية الشركات؛ وهي فكرة براءة لكن لا تأثير لها في سوق تفقر إلى المنافسة.

كريم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

أشعر أن شركة أمازون أذكى من جميع الإمبراطوريات التكنولوجية التي تسير العالم أكثر مما تسيره أنظمة الحكم السياسية، أذكى من فيسبوك وغوغل، أذكى من كل أنظمة المخابرات وهي تضع الخطط الاستباقية لصدّ المخاطر الأمنية.

بالطبع يمكن أن نعزو ذلك إلى ذكاء الرئيس التنفيذي لشركة أمازون جيف بيزوس، ولأ ما وصل إلى هذه الدرجة من الثراء كاغني رجل في العالم؛ بالمناسبة بدأ يقترّب من مقدار ثروته رجل الأعمال التكنولوجية، إيلون ماسك عندما بلغت ثروته الأسبوع الماضي 128 مليار دولار.

في يوم ما قال بيزوس إنه قاد شركة ناشئة مبتكرة، وحولها إلى إمبراطورية لا يمكن اختراقها؛ كانت تلك الكلمات آنذاك رسالة قوة رقمية للحكومات، وما علينا نحن المستخدمون إلا تأمل دلالتها. الذكاء يصنع الثروة، وهذا لا يمنع من وجود أغنياء أغبياء. لكن ذكاء أمازون يكاد يستحوذ على أزمجتنا، إن لم يسيطر عليها أصلا، فخطط الشركة تذهب دائما باتجاه الاقتراب من سيكولوجية البشر إلى درجة تلاصق فيها تحركاتنا ورغباتنا وماذا نشترى يوميا، لتحديد لاحقا ما نحتاج إليه وتعرضه علينا في رسائل براءة مغرية مقابل ثمن. الأكثر من ذلك أننا مرتبطون بها رقميا ويستحيل علينا التخلي عن خدماتها.

أمازون بمثابة حديقة خلفية لملايين المواقع باستضافتها 23 مليون موقع، لو تقاطع خدماتها نجد أنفسنا تقاطع كل هذه المواقع. كل ذلك دفع معنو تقريير لمجلس النواب الأميركي إلى استبعاد أن تشكل أي شركة تهديدا لهيمنة أمازون في المستقبل القريب أو البعيد.

أمازون في حقيقة الأمر تراقبنا بطريقة أوروبية تفوق خيال جورج أورويل. لكن المهمة التي وجد بيزوس نفسه فيها لا تشبه ما قام به الأخ الأكبر في رواية "1984"، لم تكن مهمة وضعية وقاهرة وفق الحكمة التاريخية؛ من راقب الناس مات هنا، فالرجل يزداد غنى وشركته توثق أزمجتنا، بينما تنصاع لها بكل سرور ونمنحها بياناتنا الشخصية بريحة وقبول مستمر.

بيد أن تريسستان هاريس المؤسس المشارك لمركز التكنولوجيا الإنسانية، يبينها إلى أنه قبل أن تتغلب التكنولوجيا على نقاط القوة البشرية فإنها ستطغى على نقاط الضعف البشرية. وهكذا تراقب الخوارزميات المتطورة أين تكمن نقاط ضعفنا العاطفي وتستغلها من أجل الربح بطرق خبيثة.

قانون إعلام سوري جديد للتشويش على الإذاعات «المعادية»

لا حديث عن وعود سابقة بإلغاء عقوبة السجن للصحافيين



عودة الصحف حتى إشعار آخر

منذ عام 2000 كصحيفة سياسية بومية، وهناك جرائد محلية في المحافظات. ويأتي الحديث عن إصدار قانون الإعلام الجديد بعد حملة تغييرات إدارية واسعة طالت الإعلام السوري، واعتبرت هذه التغييرات الأوسع في الإعلام منذ سنوات، والتي تجري دفعة واحدة.

وشملت التغييرات «المكتب الإعلامي والسياسي في رئاسة الجمهورية العربية السورية»، الذي كانت تتولى إدارته الإعلامية لونا الشبل، حيث جرى تعيينها بقرار من الرئيس السوري مستنارة خاصة في الرئاسة، إضافة إلى مهامها السابقة». بالتوازي مع صدور قرار بتعيين الصحافي أسامة شحود مديرا للمكتب الصحافي في القصر الجمهوري.

وأوضح شحود أن إدارته للمكتب الإعلامي ستكون بإشراف الشبل، إلى جانب بئينة شعبان التي لا تزال تشغل منصب المستشارية الإعلامية حاليا. وحسب القرار، فإن الشبل «التي أدرج اسمها على قوائم العقود الأميركية مؤخرا»، انتقلت من الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون إلى رئاسة الجمهورية. ولم تشمل التغييرات الجديدة في سوريا حقيبة الإعلام التي لا يزال الوزير عماد سارة محتفظا بها.

وطالبت التغييرات 15 منصبا في الإعلام الرسمي السوري، بقرار من رئيس الوزراء السوري حسين عرنوس، وشملت التعديلات نقل الموظف في القصر الجمهوري أمجد عيسى ليصبح مديرا عاما لـ «مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع» التي تصدر عنها صحيفتان «الثورة» و«تشرين» الحكوميتان وبقية صحف المحافظات. كما جرى تعيين ماهر عزام، مديرا عاما لـ «مؤسسة الإنتاج التلفزيوني والإذاعي»، التي تهتم بإنتاج المسلسلات بشكل أساسي.

وتدور الكثير من التساؤلات حول جدوى هذه التعديلات على أداء وإدارة الإعلام الرسمي، الذي وصفه الرئيس الأسد في مقابلة قبل سنوات بـ «المتزحل»، وأكد على ضرورة تنظيفه من الفساد. وتسأل البعض من أهل المهنة، حول انعكاس هذه التغييرات في المناصب على تطور خطاب الإعلام الرسمي السوري، الذي أطلق قبل عام ونصف العام حملة «ساعدونا لنصير أحسن»، ولكنها لم تؤد إلى نتائج تذكر. وبقيت حبسية في رفوف الأرشيف، من دون وجود خطة واضحة وحقيقية أو إرادة وعمل مخلص، لإنقاذ الإعلام الرسمي السوري.

في سوريا وإيصال صورة للعالم بوجود إعلام حرّ في سوريا، يشرف عليه خبراء من القطاع الخاص العام، لكنه لم يكتب له النجاح والاستمرار فقد أصدر الرئيس بشار الأسد مرسوما، في أغسطس 2016، ألغى بموجبه المجلس بسبب عدم تكامل المهام بين عمله وعمل وزارة الإعلام.

عماد سارة
هناك دراسة لإعادة الصحف الورقية ولو صحيفة واحدة

وتشير تصريحات وزير الإعلام السوري الخميس، إلى أن الحكومة تتجه إلى فتح المجال لإطلاق قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة لتكثيف الخطاب الإعلامي الموجه للنظام السوري في ظل الأزمات الخائفة التي يعاني منها المواطنون، وقطع الطريق على وسائل الإعلام المعارضة خصوصا في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام والتي يصل مداها إلى المناطق المجاورة.

وأشار سارة إلى أنه سوف يدشن خلال أيام محطة بث في قلعة الحصن في حصص لتقوية البث والثغرات في الانقطاع على الطرق السريعة، مؤكدا أن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون تنتج حاليا العديد من الأعمال الدرامية تتركس بطولات الجيش العربي السوري.

وتناول مجلس الشعب مسألة توقف الصحف الورقية في سوريا، واعتبر وزير الإعلام أن قرار إيقاف الصحف ورقيا صعب فليس من السهل أن يتم إيقافها، مضيفا «أوقفناها لأسباب صحية لأنه قيل لنا من وزارة الصحة إن الورق ناقل للفايروس وبالتالي لا نريد أن نتحمل مسؤولية وفاة أي شخص لاستخدامه ورق الصحف». وأضاف أن هناك دراسة لإعادة الصحف الورقية ولو صحيفة واحدة لكن الموضوع متعلق بالموجة الثانية لفايروس كورونا، وقال «علينا التريث قليلا لنتبين حقيقة وضع فايروس كورونا في سوريا».

ويتم الحديث منذ سنوات عن إصدار قانون إعلام جديد في سوريا لإصلاح أوضاع القطاع وتوسيع هامش الحريات، وأخيرا أعلن وزير الإعلام السوري عماد سارة عن اقتراب صدور هذا القانون لكن لأهداف أخرى تتعلق بالرد على الإعلام المعارض دون إصلاحات حقيقية.

الاعلاميين السوريين على مدار السنوات الماضية، لم يوفر ذلك لهم حرية العمل وإبداء الرأي. فقد حاول الصحفيون الاستفادة من الشعبية التي اكتسبوها على مواقع التواصل، إضافة إلى الدعم، على أنهم مقيرون من مسؤولين في السلطة، ولديهم القدرة على الوصول إلى كل المناطق، وخاصة التي تشهد عمليات عسكرية، إلا أن السلطات رفضت الدور الجديد للصحافيين «بسبب تجاوزهم الحد، واتجاه عملهم إلى تجييش الناس بموضوع الخدمات وقطاعها، إلى جانب بروز صوت نقدي لهم مرتفع داخل البلاد».

وتعرض صحافيون وناشطون إعلاميون في الفترة الماضية، لاعتقالات في مناطق سورية مختلفة، واستخدم قانون «الجرائم المعلوماتية» الذي صدر ضمن قانون الإعلام الإلكتروني رقم 26 لعام 2011، لتنظيم التواصل مع العموم عبر الشبكات وضوابط الإعلام والنشر، الذي يتم عبر المواقع الإلكترونية، قبل أن تصدر آخر التشريعات بخصوص جرائم المعلوماتية، في المرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2012.

وأدرجت معظم الاتهامات الموجهة لبعض الصحافيين أو الإعلاميين تحت بند «تدح ودم شخصيات عامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي»، أو «التعدي على خصوصياتهم بنشر معلومات، حتى لو كانت صحيحة».

وما بين عامي 2011 و2016 كانت نزوة التغطيات الإعلامية في سوريا، واتاحت الحكومة السورية للصحافيين وشبكات ومواقع محلية العمل في المناطق التي يسيطر عليها النظام، وفي ساحات العمليات العسكرية. وإلى جانبها ظهرت المثات من الصحفات الإخبارية عبر مواقع التواصل الاجتماعي حملت مسميات بالمناط التي تغطي الأخبار منها، ورغم تركيزها على الوضع الخدمي والمعيشي، لم تخرج عن الحد المسموح به في سوريا، دون التعرض للمواضيع السياسية. وشهد قطاع الإعلام في سوريا منذ عام 2011 عدة تغييرات بدأت بالمرسوم رقم 108 لعام 2011، والذي تضمن تأسيس أول مجلس وطني للإعلام في سوريا. وبحسب ما أفاد صحافيون فإن تشكيل المجلس كان بهدف إجراء إصلاحات في مجال الإعلام، وتطويره

يتم الحديث منذ سنوات عن إصدار قانون إعلام جديد في سوريا لإصلاح أوضاع القطاع وتوسيع هامش الحريات، وأخيرا أعلن وزير الإعلام السوري عماد سارة عن اقتراب صدور هذا القانون لكن لأهداف أخرى تتعلق بالرد على الإعلام المعارض دون إصلاحات حقيقية.

الاعلاميين السوريين على مدار السنوات الماضية، لم يوفر ذلك لهم حرية العمل وإبداء الرأي. فقد حاول الصحفيون الاستفادة من الشعبية التي اكتسبوها على مواقع التواصل، إضافة إلى الدعم، على أنهم مقيرون من مسؤولين في السلطة، ولديهم القدرة على الوصول إلى كل المناطق، وخاصة التي تشهد عمليات عسكرية، إلا أن السلطات رفضت الدور الجديد للصحافيين «بسبب تجاوزهم الحد، واتجاه عملهم إلى تجييش الناس بموضوع الخدمات وقطاعها، إلى جانب بروز صوت نقدي لهم مرتفع داخل البلاد».

وتعرض صحافيون وناشطون إعلاميون في الفترة الماضية، لاعتقالات في مناطق سورية مختلفة، واستخدم قانون «الجرائم المعلوماتية» الذي صدر ضمن قانون الإعلام الإلكتروني رقم 26 لعام 2011، لتنظيم التواصل مع العموم عبر الشبكات وضوابط الإعلام والنشر، الذي يتم عبر المواقع الإلكترونية، قبل أن تصدر آخر التشريعات بخصوص جرائم المعلوماتية، في المرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2012.

وأدرجت معظم الاتهامات الموجهة لبعض الصحافيين أو الإعلاميين تحت بند «تدح ودم شخصيات عامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي»، أو «التعدي على خصوصياتهم بنشر معلومات، حتى لو كانت صحيحة».

وما بين عامي 2011 و2016 كانت نزوة التغطيات الإعلامية في سوريا، واتاحت الحكومة السورية للصحافيين وشبكات ومواقع محلية العمل في المناطق التي يسيطر عليها النظام، وفي ساحات العمليات العسكرية. وإلى جانبها ظهرت المثات من الصحفات الإخبارية عبر مواقع التواصل الاجتماعي حملت مسميات بالمناط التي تغطي الأخبار منها، ورغم تركيزها على الوضع الخدمي والمعيشي، لم تخرج عن الحد المسموح به في سوريا، دون التعرض للمواضيع السياسية. وشهد قطاع الإعلام في سوريا منذ عام 2011 عدة تغييرات بدأت بالمرسوم رقم 108 لعام 2011، والذي تضمن تأسيس أول مجلس وطني للإعلام في سوريا. وبحسب ما أفاد صحافيون فإن تشكيل المجلس كان بهدف إجراء إصلاحات في مجال الإعلام، وتطويره

معظم الاتهامات الموجهة للصحافيين أو إعلاميين تحت بند «تدح ودم شخصيات عامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي»